" العراق كنموذج لسياسة تغيير النظم فى فترة جورج دبليو بوش "

أ/دينا عبد العزيز محمد[١] (♣)

الملخص:

(♣) باحثة دكتوراه علوم سياسية.

تسعى الدراسة لتحليل سياسة الولايات المتحدة تجاه تغيير النظام العراقى فى حقبة جورج دبليو بوش، وذلك بتحليل انعكاس رؤية بوش للهيمنة الأمريكية وحدودها على أسلوب التدخل لتغيير النظام فى العراق، والوقوف على أسباب التدخل لتغيير النظام العراقى، وصورة التدخل لتغيير النظام فى العراق والذى لم يكتفى بالإطاحة بصدام حسين ولكن استمر لإعادة بناء الدوله العراقية انطلاقًا من هدف معلن بأن تصبح العراق نموذج للديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط، وأثر المعوقات التى واجهت الإدارة الأمريكية لتغيير النظام العراقى للوصول للنموذج المرجو.

كلمات مفتاحية: الهيمنه الواقعيه، إعادة بناء، التدخل تغيير النظام، العراق.

Abstract:
The study seeks to analyze the policy of the United States towards changing the Iraqi regime in the era of George W. Bush, by analyzing the Reflection of Bush's vision of American hegemony and its limits on the method of intervention to change the regime in Iraq, and to identify the reasons for intervention to change the Iraqi regime, and the ways of intervention, which not only toppled Saddam Hussein but also continued to rebuild the Iraqi state to become a model of democracy in the Middle East region, and the impact of the obstacles that faced the US administration to change the Iraqi regime to reach the desired model.

Keywords: Realist domination, State – Rebuilding, regime change, Iraq.

مقدمة:

وقعت أحداث ١١ سبتمبر والتي كان لها بالغ الأثر على مكانة الولايات المتحدة خاصة إنه تم توجيه ضربة إرهابية داخل الولايات المتحدة، والتي اعتبرها البعض مؤشر لاضطراب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع الولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها الخارجية خاصة تجاه الشرق الأوسط وبدء الحديث بشكل صريح عن ضرورة التدخل لتغيير النظم في المنطقة[١]، ورأى بوش أن انظمه الحكم التسلطية تأوى أو تمول الإرهاب وتهدد الأمن القومي الأمريكي لذا اتجه بوش إلى التدخل العسكري لإسقاط هذه الأنظمة والإطاحة بصناع السياسة فى هذه الدول واستهدف بوش عدد من الأنظمة من بينها العراق، ومن هنا تسعى هذه الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يتمثل في ماهية رؤية بوش للهيمنة الأمريكية، وما هي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة بوش الابن لتغيير النظام في العراق؟.

وللإجابة على هذا التسؤل سيتم تناول ثلاث عناصر أساسية، على النحو التالي:

- **رؤية بوش للهيمنة الأمريكية**
- **سياسة الولايات المتحدة تجاه تغيير النظم فى العراق بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.**

– السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن لتغيير النظام في العراق.

أولاً: رؤية بوش للهيمنة الأمريكية:

ينتمي الرئيس جورج W بوش إلى الحزب الجمهوري الذي يؤثر عليه فكر المحافظين الجدد الذي يرى أن الديمقراطية تتطلب القوه فلا يمكن أن تتواجد فى مناخ عاجز عن مواجهة الطغيان فالقوة ضرورية لإحداث تغيير حقيقي فى الأنظمة السياسية للقضاء على الأنظمة الفاسدة، وتمثل نظم الحكم الديمقراطية الفضيلة وأي فكر رافض لها يعدّ فكر معادى للديمقراطية مثل الفكر الشيوعي، وعلى ضوء ذلك تقسم الأنظمة إلى قسمين جيدة وسيئة أو خيره وشريرة، وهذا ما تولّد عنه مصطلح "محور الشر" المناهض للتوجه الديمقراطي في مقابل محور الخير الذي يمثله الفكر الغربي الديمقراطي، لذلك فإن تغيير الأنظمة غير الديمقراطية لتكريس القيم الأميركية[٢]، هو الطريق الأمثل لتحقيق الأمن والسلام في الولايات المتحدة الأميركية، دون الاهتمام بمبادئ القانون الدولي والتنظيمات الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين[٣]، فيؤمنو بالهيمنة من المنظور الواقعى والتى لا تضع حدود أو قيود لها فهى هيمنه مطلقة وتتصرف بشكل انفرادى ولا تولى اهتمام بقواعد النظام الدولى.

يربط المحافظون الجدد بين الأوضاع الداخلية فى المجتمعات الأخرى والأمن القومي الأمريكي، فالقضايا المحلية للدول العربية والإسلامية ليست

شأن داخلي لا يجوز التدخل فيه تحت دعاوى السيادة الوطنية، بل للولايات المتحدة الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدول لمنع ظهور تيارات تضر بالداخل الأمريكي، أي أنه لو لم تتدخل الولايات المتحدة لإحداث تغيير كلى أو جزئي فى أنظمة الدول الإسلامية ستؤثر إفرازات هذه الأنظمة المضطربة على الداخل الأمريكي(٤).

واحتلت سياسة تغيير النظم جزء رئيسي فى استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة الرئيس بوش فى سبتمبر ٢٠٠٢ وتم التأكيد عليها فى إستراتيجية ٢٠٠٦م، والتي قامت على عدد من الركائز منها(٥)، ١- تبنى ما بات يعرف بالحرب الوقائية "المسبقة" وتوسيع نطاق الإجراءات الاستباقية اعتقادًا بأن النظام الدولي مهدد بخطر الإرهاب والدول المارقة، وبدون تدخل الولايات المتحدة وشن حرب وقائية فإن هذه الأخطار سوف تنمو وتتفاقم(٦)، ٢-إقرار الديمقراطية باعتبارها الحل النهائي للظلم والقمع الواقع على شعوب منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن الحرية والديمقراطية والتجارة الحرة تهيئ الطريق إلى عالم أفضل وأكثر أمنًا(٧).

ثانيًا: سياسة الولايات المتحدة تجاه تغيير النظم فى العراق بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

أصبحت سياسة إدارة بوش تجاه العراق أكثر حزمًا بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأكدت على ضرورة تغيير النظام وأعلن نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز أن الحرب على الإرهاب ستكون حملة وليس عمل واحد حتى يتم القضاء على الإرهاب والإطاحة بالنظم الداعمة له(٨).

ومن مبررات التدخل لتغيير النظام فى العراق ما يلي:

١- امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل: ركزت إدارة بوش على أسلحة الدمار الشامل باعتبارها سببًا للحرب على العراق وهى تطبيق فعلى لفكرة الحروب الاستباقية، حيث ربطت بين الحرب على العراق وامتلاك نظام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل وبالتحديد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، واحتمالية ضرر انتشار تلك الأسلحة وبالأخص إذا امتلكتها نظم معادية للولايات المتحدة كالعراق، وهو ما يهدد الأمن القومي الأمريكي، لذلك ارتكزت سياسة إدارة بوش على أن استخدام القوه العسكرية والقضاء على نظام صدام حسين كونه وسيله لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل خصوصًا بعدما عجزت العقوبات الاقتصادية وعمليات التفتيش الدولية من التخلص من تلك الأسلحة(٩)، وأكد مسئولون على امتلاك العراق للتكنولوجيا النووية وأنها عملت على إعادة بناء برامج أسلحة الدمار الشامل منذ أن غادر مفتشو الأمم المتحدة العراق، وأن العراق يستخدم الأدوات المتنقلة لإخفاء أبحاث الأسلحة البيولوجية وقد وضعت بعضها تحت الأرض، بل زعم بعض المسئولين الأمريكيين أن العراق أوشكت على تطوير أسلحتها النووي(١٠).

٢-رعاية نظام الحكم فى العراق للإرهاب: ربطت الإدارة الأمريكية حربها على العراق ورغبتها فى الإطاحة بنظام صدام حسين بأنه نظام يدعم الإرهاب واستعملت الولايات المتحدة حجة علاقة صدام حسين وحكومته بملف الإرهاب كمبرر لتغير نظام صدام حسين بالقوة، هذا الربط بين صدام والإرهاب بني على خلفية التغيير الذي حدث فيه الخطاب السياسي والثقافي للقيادة العراقية السابقة بعد حرب الخليج الثانية، كما كان من أسباب العداء الأمريكي لشخصية صدام حسين ادعاء الإدارة الأمريكية ارتباط القيادة العراقية السابقة بمحاولة اغتيال بوش الأب في الكويت وأيضا بتفجير مركز التجارة العالمي، واعتبرت الإدارة الأمريكية تلك الأحداث مبررًا كافى لعداء صدام حسين كشخص ونظام، حتى جاءت أحداث ١١سبتمبر واعتبرت محفز لصانع القرار الأمريكي، فربطت الإدارة الأمريكية أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بنظام صدام حسين وأعلنت الولايات المتحدة تورط صدام بها، واستندت في اتهاماتها على مزاعم أن ستة من منفذي الأحداث ومن بينهم محمدعطا التقوا عدة مرات مع أفراد من المخابرات العراقية في أحد الدول الأوروبية، وأن هناك معسكر لتنظيم القاعدة فى منطقة سلمان بك جنوب العاصمة بغداد(١١)، واستندت وكالة المخابرات الأمريكية على أقوال عراقيين نزحوا إلى الغرب وكانوا منتميين إلى حزب المؤتمر الوطني المعارض بزعامة أحمد الجبلي، وقال بوش أن صدام حسين يدعم ماديًا ويدرب ويأوي إرهابيين وسوف يتم استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة(١٢).

٣-تحرير العراق وإقامة نظام ديمقراطي بديل: تغيير نظام صدام لنظام حكم ديمقراطي لما له من انعكاس على تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة فدائمًا ما كانت تدعى إدارة بوش أنها محررة للعراق وليس محتل له، وقدم بوش هذه الفكرة قبل بداية الحرب على أفغانستان وأكدا على مهمة الحرب الأخلاقية[١٣]، فطموح إدارة بوش لنشر الديمقراطية ارتبط بشكل كبير بعملية تغيير السياسة الداخلية للعراق، فسعت الإدارة الأمريكية إلى تغيير نظام الحكم فى العراق وإقامة نظام ديمقراطي يكون نموذج لدول المنطقة ويصبح بداية للتغيير في العالم العربي، ولإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وتغير موازين القوى الإقليمية.

٤-دعم شعبية بوش: محاولة توظيف الحرب ضد العراق لدعم شعبية الرئيس الأمريكى فى فترة حكم ثانية واعطاء الأولوية في سياسة الإدارة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي، وذلك على الرغم مما تعانيه الأوضاع الداخلية الأمريكية من ركود اقتصادي، وكساد مالي، وتقييد في بعض الحريات المدنية.

٥-نجاح إسرائيل في الضغط على إدارة الرئيس بوش وإقناعها بغزو العراق: فمنذ بداية عام ٢٠٠٢م، بدأت إسرائيل تضغط بأساليب مباشرة، وأخرى غير مباشرة من أجل حث الإدارة الأمريكية على غزو العراق، وأدت هذه الضغوط إلى إقناع الولايات المتحدة بعدم التساهل مع دول منطقة الشرق الأوسط، الذي تتنامى فيه مشاعر المعاداة للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن

التهديدات التي تحيط بإسرائيل ومنابع النفط، ومن هنا كان قرار الإدارة الأمريكية بالبدء في إعادة تشكيل الشرق الأوسط بغزو العراق، وإزاحة حكم صدام حسين(١٤).

٦-أسباب اقتصادية: أعرب لورانس ليندسا(١٥) قبل الحرب على العراق أن النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العرق وأن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية(١٦)، خصوصًا أن النفط أحد السلع الاستراتيجية المرتبطه بالأمن القومي الأمريكي، ويعزز الاستثمار الأمريكي أمام الشركات الكبرى من خلال إعادة إعمار العراق وهو ما عرف بسياسة الباب المفتوح.

٧- أسباب أمنية: وتتمثل في:

أ- الموقع الاستراتيجي للعراق فى الشرق الأوسط حيث أنه نقطة التقاء بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ودول الجوار الجغرافي للعراق وتحديدًا سوريا وإيران مما انعكس على أهمية التواجد العسكري الأمريكي في العراق كأداة تهديد وردع لتلك الدول.

ب- تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بشكل يعزز التواجد الأمريكي فى منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المربع الاستراتيجي التي تضم الخليج وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

ج–تعزيز قدرة التعامل مع دول معادية للولايات المتحدة كإيران وسوريه، فالولايات المتحدة فهما من الدول التي تعتبرهم من محور الشر.

خطة الولايات المتحدة في حربها على العراق:

اعتمدت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب إسقاط النظام العراقي على ما عُرف باستراتيجية الصدمة والترويع أي استعمال درجة عالية من الرعب والتهديد لإقناع الخصم وإرغامه على قبول الظروف الميدانية المفروضة عليه، وباستخدام مايعرف بالثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، واستخدمت قدرات تكنولوجية متطورة ومنظومات تسليح متكاملة للتأثير على إرادة الخصم وإدراكه، واعتمدت القوات الأمريكية على: السرعة والقدرة القتالية العالية والتزامن ما بين الهجوم الجوي والبري في اجتياح العراق.

استهدفت قوات التحالف بضرب أهداف مختارة ذات أهمية عسكرية لتقويض قدرة صدام حسين على الرد، تبعها حملة واسعة استخدامت فيها القواعد البحرية والجوية، والمساعدة في الاستخبارات والخدمات اللوجستيه، ونشر وحدات قتالية(١٧).

بدأت الحرب فى ١٩ مارس ٢٠٠٣، بهجوم جوي على موقع كان يشتبه أن صدام حسين يلتقي فيه مع كبار المسئولين العراقيين، ودخلت القوات الأمريكية العراق في ٢٠ مارس، وواجه التدخل العسكري مقاومة فى البداية، وسيطرت القوات الأمريكية على العاصمة بغداد فى ٩ أبريل، وسقطت المدن

الشمالية من كركوك والموصل بعد ذلك وفى ١٤ أبريل، دخلت القوات الأمريكية تكريت مسقط رأس صدام حسين، وفي ١٥ أبريل أعلن الرئيس بوش أنه تم الإطاحة بنظام صدام حسين(١٨).

ومما سبق يتبن أن السياسة الخارجية الأمريكية التي تبنتها تجاه العراق كانت تستهدف تغير نظام صدام حسين لنظام ديمقراطي مولى للولايات المتحدة الأمريكية يكون بداية لعملية تغيير كبرى فى الشرق الأوسط، واستخدمت لتحقيق ذلك القوى الصلبة، واستطاعت من خلالها تغيير القيادة فى نظام صدام حسين.

ثالثًا: السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن لتغيير النظام في العراق:

انعكست رؤية بوش للهيمنة الأمريكية على أسلوب التدخل لتغيير النظام في العراق، فلم يكتفي بتغيير القيادة السياسية العراقية، ولكن عمل على انتهاج أسلوب أكثر امبريالية باستمراره في التواجد بالعراق لإعادة بناء المؤسسات السياسية المختلفة في الدولة العراقية.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لإنشاء نظام داخلي وهيكلى للهيمنة على أساس الإجماع بتنمية المجتمعات السياسية والمدنية في العراق وكذلك الاقتصاد العراقي من خلال الخصخصة والاعتماد على المثقفين أصحاب الفكر المولى للولايات المتحدة لملء المناصب الرئيسية في

الحكومة، وبناء قاعدة المجتمع المدني التي ستدعم الحكومة الجديدة، وقمعت الأصوات السياسية المعارضة للتواجد الأمريكي، وكذلك مولت وسيطرت على وسائل الإعلام المحلية[١٩]، لما له من أثر على تشكيل الوعى العام وقبول الأفكار الأمريكية بشكل سلس لترسيخ الهيمنة.

فسعت لتغيير النظام في العراق لنظام ديمقراطي بهدف تعزيز هيمنة الولايات المتحدة من خلال تنمية التغيير في الجوانب السياسية والمجتمع المدني في العراق، الخطوة التي تعكس استراتيجية تعزيز الديمقراطية في الوثائق التي حثت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة بناء العراق من خلال جميع الوسائل والأدوات والقنوات المتاحة وإعادة بناء البنية التحتية الديمقراطية لكونها من العناصر الأساسية لتحقيق الهيمنة من خلال الإجماع وليس القوة أو الإكراه فقط لكونه يهدف لتعزيز أيديولوجية بهدف السيطرة على جميع جوانب الحياة الاجتماعية في البلاد من خلال التحكم فى المشهد السياسي والمجتمع المدني[٢٠].

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغير المنظومة السياسية والعسكرية والمدنية والاقتصادية والقافية (الإعلام العراقي والنظام التعليمي) وقمع النقابات العمالية من أجل ضمان سرعة قبول الفكر الليبرالي من قبل الشعب العراقي لتعزيز سيطرتها وتحقيق الهيمنة، في محاولة لإدارة وتسيير المؤسسات السياسية في العراق، استخدمت إدارة بوش عددًا من النخب والمثقفين العراقيين الموالين وبعض العناصر الأمريكية لتشكيل سلطة التحالف المؤقتة

للسيطرة على المشهد السياسي في العراق لضمان السيطرة على جميع الأمور من أجل تحقيق الاستقرار والسيطرة على موارد كالنفط لتعزيز عوائدها من الهيمنة على العراق(٢١).

وشغل المفكرون الذين كانوا في المنفي والمؤمنين بالنظام الأمريكي مناصب رئيسية في الوزارات العراقية حيث عملوا مع مسئولين أمريكيين للسيطرة على المجتمع السياسي لما لها من انعكاس على تعزيز الإيديولوجية الديمقراطية الليبرالية الغربية، فشكلوا سلطة التحالف المؤقتة والذي اختير من قبل إدارة بوش لولائهم للولايات المتحدة، هؤلاء المثقفون هم عملاء التأثير؛ لأنهم يعملون كقادة في الساحتين السياسية والمدنية لإقناع الجماهير في العراق بالامتثال للأيديولوجية الجديدة وبوسعهم إدماج العراق في النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي المساعدة في تعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية(٢٢).

وعليه يمكن القول أن **التدخل الأمريكي لإعادة بناء الدولة العراقية اتخذ** عدة أشكال تمثلت في الإبقاء على قوتها العسكرية، وتعيين مسئولين من الولايات المتحدة لإدارة الشئون الداخلية العراقية، واختيار القيادات السياسة والإدارية الموالية للولايات المتحدة وفي سبيل ذلك قامت الإدارة الأمريكية بتعيين جى جارنر بالعراق بصوره مؤقتة، والذي أكد على أن العراق ستحكم بجيش ورئيس واحد، عند تهيئة المناخ الملائم للديمقراطية سيحكم العراقيين أنفسهم(٢٣)، وكانت من أهم مهامه إعادة الخدمات، ونشر الأمن، وتشغيل الجهاز الإداري بالدولة(٢٤).

مرحلة توغل التدخل الأمريكي في الداخل العراقي:

يمكن اعتبار أن التدخل الفعلي للولايات المتحدة لتعميق تغيير النظام في العراق بإعادة بناء الدولة بدأ بتعيين بول بريمررئيسا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة اعمار العراق في ٦ مايو ٢٠٠٣م، يرجع ذلك للقرارات التي قام باتخاذها لتغيير الوضع في العراق، والتي استهدفت "من وجهة نظره" عودة الاستقرار بالعراق بعد الاضطرابات الناتجة عن الحرب والإطاحة بصدام حسين مستندًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، ويمكن عرض ما تم من إجراءات لتحقيق هذه الأهداف في:

- دعم بنية الديمقراطية: من خلال إنفاق مبلغ عشرة ملايين دولار في ستة أشهر على برنامج شمل تدريب ومساعدة الأحزاب السياسية العراقية، والمجموعات النسائية، والشبابية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني وتثقيف المجتمع المدني وتعزيز القدرات المهنية لوسائل الإعلام ودعم المؤتمرات الحزبية والتدريب على إدارة انتخابية جديدة للعراق وغيرها[٢٥]، وهو مبلغ ضعيف جدًا بالنسبة لهدف كتطور الوضع السياسي في العراق بعد تغير القيادة السياسية والإطاحة بصدام.
- تحقيق الاستقرار وتخفيض النزاعات: اعتمد في الجزء الأكبر لتمويل هذا الهدف على الموارد العراقية منها إنشاء فرقة عمل لتعويض ضحايا النظام السابق مع وقف مقداره ٢٥ مليون دولار من دخل النفط العراقي[٢٦].

الخطوات الأكثر تأثيرًا في تغيير النظام السياسي في العراق:

١-**حل الجيش العراقي:** لقد اختلفت وجهات النظر حول قرار حل الجيش العراقي هل هو قرار اتخذ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أم لا، ولكن الباحثة ترى أيًا كانت وجهات النظر، فإن حل الجيش العراقي كان خطوة أساسية من قبل السياسة الأمريكية من أجل تغيير النظام السياسي في العراق، وبناء جيش جديد يتفق مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع الديمقراطية المزعومة من جانبها، فأمريكا كانت تريد طمس أي هوية للنظام القديم، ولا شك أن حل الجيش كان في مقدمة الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير النظام السياسي في العراق، وترى الباحثة أن حل الجيش العراقي كان له تبعاته السلبية ليس على العراق فحسب، ولكن على المنطقة أيضًا؛ حيث انحسرت مكانة العراق الإقليمية بعد حل الجيش العراقي مع ما ترتب على هذا الحل من اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمية بين العرب من جهة، والقوى الإقليمية الأخرى، خصوصًا إسرائيل من جهة أخرى، فثمة فرق كبير بين عراق ما قبل الاحتلال وعراق ما بعد الاحتلال؛ إذ كان العراق قبل الاحتلال يسعى إلى أن يكون هو المركز الإقليمي للسياسة العربية، وإلى أن يستعيد هذه المكانة التي خسرها في عام ١٩٤١م بعد حربه مع بريطانيا، وانسجامًا مع هذا المسعى حوال أن يبرهن على أنه الأكثر التزامًا فيما يتعلق بالفكرة العربية، لكن عراق ما بعد الاحتلال

لم يحتسب نفسه جزءًا من العالم العربي، وبات يتوجه إلى طهران على الصعيد الإقليمي، وإلى أمريكا على الصعيد الدولي، مع ما يحمل هذا التوجه من انعكاسات على صعيد دوره في الأقلمة العربية[٢٧].

٢-**حل حزب البعث:** فقد ارجع بريمر معاناة الشعب العراقي قبل تدخل الولايات المتحدة لتغيير نظام صدام حسين لانتهاكات حقوق الإنسان وعدم التوزيع العادل للثروة إلى سياسات حزب البعث، فالإبقاء عليه بمثابة استمرارية لسياساته التي تتسم من وجه النظر الأمريكية بكونها سياسة قائمة على الترهيب، وتهدد امن قوات التحالف[٢٨]، وتم اتخاذ عدد من الخطوات منها:

- تم إيقاف حزب البعث العراقي عن طريق القضاء على هيكل الحزب وإزالة قيادته من مواقع السلطة في العراق لضمان عدم تهديد الحكومة الجديدة من قبل عناصر البعث وعدم عودتهم للسلطة وأن أي مسئول يحصل على رضاء الشعب العراق.
- عزل الأعضاء العاملين بالجهاز الإداري للدولة ومنعهم من العمل في القطاع العام وحقق مع المشتبه في ارتكابه لسلوك إجرامي أو شكل تهديدًا للأمن لقوات التحالف واحتجازهم أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية.
- مقابلات مع الأفراد الذين يشغلون مناصب عليا لاحتمالية ارتباطهم بحزب البعث[٢٩].

- إشراك المواطنين العراقيين أنفسهم للتوصل لكبار قيادات حزب البعث وذلك عن طريق رصد مكافآت مالية للإبلاغ عنهم[٣٠].
- تحفظ على جميع الأصول وأموال الحزب وحظر حيازتهم وإدارتها من قبل الإدارة المدنية الأمريكية نيابة عن ولصالح الشعب العراقي وحدد أوجه صرفها واستخدمها لمساعدة الشعب العراقي ودعم إعادة بناء العراق بنظامها الجديد[٣١]، إلا أن اجتثاث حزب البعث كان له نتائج عكسية إلى حدٍ ما لأن الطائفة السنّية في العراق تأثرت سلبًا بحملة اجتثاث البعث، فضلاً عن الشعور بالإيذاء والإذلال تجاه قوات الاحتلال مما عمق من رفض العراقين لفكرة التواجد الأمريكي في العراق[٣٢].

٣-**حل المؤسسات الثقافية والعسكرية:** حل الكيانات المؤثرة في النظام السياسي العراقي سواء كيانات لها بُعد ثقافي أي تساهم في تشكيل الوعي والرأي العام كوزارة الإعلام، أو الكيانات ذات بعد أمني تعمل على حفظ النظام العام والتصدي للتهديدات الأمنية سواء كانت داخلية أو خارجية تحسبًا لانتماء القائمين عليها[٣٣]، وذلك لإحلالها بمؤسسات جديدة تتماشى والنظام الموالى الجديد[٣٤]، ونتج على ذلك زيادة المشاعر المعادية للولايات المتحدة وتزايد النشاطات المسلحة[٣٥]، وتسبب قى خلل المنظومة الأمنية مثل محدودية قوات الأمن المطلوبة لعودة الاستقرار وهو ما تطلب إبقاء القوات الأمريكية أو الدولية لحين توافر الإمكانيات لاستبدالها بقوات الأمن العراقية تحت قيادة الدولة الديمقراطية[٣٦]، وكان المبرر من ذلك هو أن الأطراف

الدولية من مهمتها نشر آلاف من الشرطة الدولية المسلحة لمراقبة وتدريب وتوجيه وممارسة عمل القوات المحلية حتى إنشاء قوة شرطية محلية(٣٧).

فمهام الإدارة الأمريكية في العراق هو إنشاء الجيش، وتدريب الشرطة، وتقوية قطاع العدالة، ودعم نزع السلاح، ومكافحة الجريمة، فربطت الولايات المتحدة بقاء قوتها في العراق بعملية التحول الديمقراطي بها وأن انسحابها سيمثل تهديد أمني على العراق فبمغادرتها ستصبح العراق في حالة من الفوضى وحرب أهلية، فالمعضلة الأساسية تكمن في مدى مشاركة السلطة العراقية مع المجتمع الدولي للاحتفاظ بالقوة الكافية للإشراف على تغيير النظام فى العراق لنظام ديمقراطي(٣٨)، وبعد أن أدركت قوات التحالف خطأ عملية حل حزب البعث والجيش الوطني العراقي، بدأت بإعادة عدد كبير من القوات المسلحة العراقية لكونه عنصر أساسي لانتقال متوازن للسلطة(٣٩).

١- **تشكيل مجلس الحكم العراقي:** شكل في ١٣ يوليو مجلس الحكم الانتقالي العراقي ضم ٢٥ عضو، ١٣ عضوًا شيعيًا من بينهم الدكتور "أحمد ألجلبي" و"عبد العزيز الحكيم"، وعرب سنة من بينهم "عدنان باتشي" وزير الخارجية العراقي السابق و ٥ من الأكراد من بينهم "مسعود بارزاني" زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني و"جلال طالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني وغيرهم(٤٠)، أثار التشكيل انتقادات حول شرعيته وطبيعة تشكيله ومحدودية اختصاصيته وأداؤه، فهو مجلس تابع للإدارة الأمريكية "معين"، غلب على تكوينه طابع طائفي بعيدًا كل البعد عن القومية العراقية وكأن دوره

تعزيز النزعة العرقية وليس إقامة دوله مدنيه، أما الصلاحيات التي أوكلت له كانت تفتقر للطابع السيادي فكان للحاكم المدني الأمريكي حق نقض قراراته وهو ما شكل إشكاليه للمجلس، مما انعكس على أداؤه فمع بداية تشكيل المجلس ظهر عدم التوافق فعلى سبيل المثال لم يتم التوافق حول اختيار رئيس مؤقت للمجلس، وغيرها من الموضوعات.

٢- **وضع دستور مؤقت أعقبه دستور دائم:** وافق مجلس الحكم العراقي على دستور مؤقت للعراق عرف باسم قانون إدارة دولة العراق للفترة الانتقالية، والذي صاغته سلطة التحالف المؤقتة بالتنسيق مع المجلس، نص هذا الدستور المؤقت على أن تكون "جمهورية، فيدرالية، ديمقراطية، تعددية" وأن "الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ومصدراً للتشريع" و"اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان" وأن يتم إدارة الموارد الطبيعية "توزيع الإيرادات الناتجة عن بيعها من خلال الميزانية الوطنية بطريقة متكافئة تتناسب مع توزيع السكان في جميع أنحاء البلاد"، و"الحكومة العراقية المؤقتة ذات سيادة كاملة" في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤م، وأن بريمر يتخلى عن سلطته قبل يومين لضمان رحيله الآمن عن البلاد[٤١]، وركز الباب التاسع فيه على ضرورة مشاركة القوات المسلحة العراقية مع القوات متعددة الجنسيات في العراق، وجاء قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤م، وحدد صلاحيات الحكومة المؤقتة في العراق وعلاقتها مع القوات متعددة الجنسيات، ولم تمنح أي صلاحيات تؤثر على العراق تتجاوز الفترة الانتقالية وحدد جدول زمني يشمل

عقد مؤتمر وطني يمثل فيه جميع فئات المجتمع في يوليو ٢٠٠٤م لاختيار مجلس استشاري لعمل دستور دائم للعراق، والإعداد للانتخابات العامة، وتكون هناك حكومة منتخبة في ٣١ يناير ٢٠١٥م، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية، تتولى جملة مسؤوليات منها تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م(٤٢).

٣- **ممارسة ديمقراطية شكلية بإجراء استفتاءات وعدد من العمليات الانتخابية:** أحدثت الانتخابات جدل حول أهميتها وجدواها وعلى الرغم من طلب البعض تأجيلها بعد تحسن الأوضاع الأمنية في العراق، إلا أن الخوف من ترسيخ انطباع بفشل سلطة التحالف وتوفير فرصه أمام المتطرفين لإجراء عمليات إرهابية بالعراق، أو تشجيع بعض الطوائف على التطرف، فتم إجراء عدد من الانتخابات كانتخاب مجلس الأمة العراقي بنظام انتخاب القوائم النسبية، وانتخاب حكومة مؤقتة لمده ٩ شهور وغيرها، ولعبت الإدارة الأمريكية الدور الأكبر في إبرامها سواء بعمل الإطار التشريعي الذي أُجري على أساسة الانتخابات العراقية وأعده بريمر، والإداري الذي شكل مفوضية الانتخابات(٤٣).

بالإضافة إلى إن هناك محاور أخرى تم التدخل لتغيرها مثل:

- **الإعلام:** فقد تم إلغاء وزارة الإعلام وسمح بإصدار عدد كبير من الصحف والإذاعات والمحطات التلفزيونية، دون حريه مطلقه فقد قيدتها السلطة الأمريكية بحظر نشر أي مواد إعلامية تدعو أو تشير إلى النظام السابق(٤٤).
- **الاقتصاد:** تم اتخاذ عدد من الخطوات التي من شأنها تغير النظام الاقتصادي في العراق الذي اعتبرته الإدارة الأمريكية أنه محور هام سينعكس على الحرية السياسية، ومنها على سبيل المثال تغير العملة العراقية فتم تبديل الدينار القديم بأخر جديد، عن طريق البنك المركزي العراقي عمل تحت إشراف سلطة الائتلاف المؤقتة(٤٥).
- **التعليم:** قام كبير مستشاري سلطة الائتلاف المؤقتة بوزارة التعليم استجابة لطلب الإدارة الأمريكية بإدراج ثلاث أولويات لتغيير نظام التعليم في العراق كإصلاح البنية التحتية للمدارس، وبناء القدرات، وإصلاح المناهج الدراسية، وحدد بريمر ومستشاروه هدفً إعادة تأهيل ١٠٠٠ مدرسة ورفع مرتبات المعلمين من ما يعادل ٣ إلى ١٥٠ دولارًا شهريًا وبدأت طباعة وتوزيع كتب دراسية جديدة خالية من أي ماده علمية عن النظام السابق(٤٦)، وغيرها.

تحديات إعادة بناء العراق وتحولها لنظام حكم ديمقراطي:

هناك العديد من التحديات التي أعاقت تغيير نظام الحكم في العراق لنظام ديمقراطي بسهوله ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى تحديات داخلية وإقليمية ودولية.

١-التحديات الداخلية ذات الطابع المحلى: افتقار العراق للأسس الديمقراطية فالعراق لديه نظام حكم عميق، وانقسامات طائفية وعرقية متجذرة وغير مستقرة ونظام حكم غير ديمقراطية، وتحيط به دول بعيده عن انظم الحكم الديمقراطية، فيميل المواطنين إلى التعصب للقبلية وضعف الهوية الوطنية فلم تعمل الهياكل السياسية التي أنشأتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى على حل هذه الإشكالية وظل العراق بلا تقليد للديمقراطية التعددية فكان النظام السياسي نظام استبدادي ويتجه لتسوية النزاعات بالقوة[٤٧]، وعلى الرغم من وجود إحساس بالهوية الوطنية العراقية لدى العراقيين إلا أن هذا لا يلغي أشكال الهوية الفئوية المتعصبة سواء كانت اثنيه أو جغرافية أو قبلية أو دينية، فمعظم السكان الأكراد والشيعة ليس لديهم تقليد حقيقي للتمثيل في المجتمع السياسة العراقية، بالإضافة إلى أن الطبقة الوسطى العراقية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين والتي وفرت الأساس لمجتمع مدني حجمت بسبب الإضرابات والعقوبات التي تم فرضها لأكثر من عقدين على نظام صدام حسين[٤٨]، فواجهت العراق التحديات المتوقعة لمجتمع يخرج من

فترة حكم شمولي يحتاج إلى إصلاح مؤسسي في الجهاز البيروقراطي والأجهزة الأمنية وتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وإصلاح اقتصادي شامل يستطيع التواجد فى الأسواق العالمية.

٢-التحديات الإقليمية: بسبب الظروف الدبلوماسية الشائكة التي سببها التدخل لتغيير النظام السياسي العراقي مع الدول المجاورة الرافضة للحرب ولديهم مصلحة للتدخل في تشكيل السياسة العراقية وربما في زعزعة الاستقرار وغيرها.

٣- التحديات الدولية: لم تكن الولايات المتحدة قادرة على القيام باستعدادات ما قبل الحرب التي كان من شأنها أن تخفف من المرحلة انتقالية لما بعد الحرب، مثل تنسيق الإغاثة الإنسانية مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتنظيم قوات الشرطة المدنية الدولية، وإنشاء سلطة سياسية دولية لدحض الشكوك العربية من تدخلات الولايات المتحدة، فأي تدخل خارجي لمحاولة تحقيق تغيير النظام في العراق كانت ستواجه بهذا الكم من التحديات[٤٩].

أي إن بناء الدولة القومية يتطلب بالإضافة إلى محفز أجنبي كـ(الولايات المتحدة) شروطًا مثل احتياجات السكان المحليين والتكامل الوطني والهوية والوحده الوطنية، في إعادة بناء الدولة القومية عمل صعب خصوصا مع غياب العوامل المحلية ويعتقد هنري كيسنجر أن التدخل الخارجي لتغيير النظام ولبناء نظام ديمقراطي يجب أن تكون الديمقراطية متجذرة في العوامل

المحلية، ولن تزدهر إلا عندما تعكس الخلفيات الثقافية والتاريخية والمؤسسية"(٥٠).

خاتمة:

سعت الباحثة من خلال هذا المقال إلى بيان رؤية بوش للهيمنة الأمريكية، وسياسة الولايات المتحدة تجاه تغيير النظم فى العراق بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فضلاً عن إلقاء الضوء على سياسة إدارة بوش لترسيخ تغيير النظم من خلال إعادة بناء الدولة العراقية.

وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها على النحو التالي:

١) مثل الغزو الأمريكي للعراق نمط لتعامل الولايات المتحدة مع دول المنطقة من خلال أسلوب الهيمنة الواقعية المعتمد على الانفراديه، فاستخدمت الولايات المتحدة القوه من جانب واحد ولم تلتزم بقواعد النظام الدولي، لما له من انعكاس ايجابي على تحقيق مصالحها والحفاظ على هيمنتها على النظام العالمي، واستطاعت تغيير القيادة العراقيه فأطاحت بالرئيس صدام حسين.

٢) سعت الولايات المتحده للسيطره على كل مفاصل الحياة في العراق، فلم تكتفى بتغيير القياده وعملت على البقاء فى العراق لإعادة بناء الدوله العراقية فأشرفت على هيكلة العملية السياسية، فتم اتخاذ عدد من الإجراءات كحل حزب البعث والجيش العراقي، وامتد التدخل للتأثير على نظم معتقداتهم من خلال محاور التعليم والثقافة والإعلام، كل ذلك لخلق نواة للنظم الديمقراطية فى منطقة الشرق الأاوسط، واستطاعت الولايات المتحدة أن تسيطر على العراق من خلال استراتيجيات عدة تحقق عوائد الهيمنه للولايات المتحدة.

٣) تسبب توغل الإدارة الأمريكية لإعادة بناء العراق وتبنيها هذا نمط من الهيمنة الواقعية في عدد من المشكلات نتيجة الفشل في إجراء تقييم دقيق لـ (طبيعة القومية العراقية، والمستوى الحقيقي للاختلافات الثقافية، وحجم المشاكل العرقية) مما انعكس على ضعف الرضا العام بين العراقيين، بالإضافة إلى الافتقار النوعي والكمي للعناصر المدنية اللازمة لبناء الدولة واستقرارها.

٤) مثلت مرحلة إعادة بناء الدولة العراقية صعوبه نتيجة لكون النموذج الديمقراطي المرجو افتقد توافر شرطين رئيسين للتدخل لتغيير النظام وإعادة بناء الدولة الأول: الخبره ديمقراطية سابقة فنظام الحكم في العراق اعتمد على الحاكم الواحد لفترة زمنيه طويلة، الثانى: كم الاختلافات الاثنيه الضخم التي تطغى على الهوية الوطنية فالتعصب للمجتمعات الصغيرة (القبيلة) أعلى بكثير من التعصب للهوية الوطنية، وهما مؤشران لإشعال فتيل الحروب الأهلية بالعراق، وكأن الغرض من التدخل في العراق ليس فقط بناء الأمة وتغيير النظام لنظام موالى للولايات المتحدة يساهم في فرض هيمنتها خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، ولكن لتحقيق هدف بديل في حالة فشل سيناريو بناء الدولة الديمقراطية بتلافي خطر الإرهاب الذي يهدد الداخل الأمريكي وذلك بالعمل على تحجيمه وتمركزه في بؤر أخرى وخلق قضايا صراعية تتناسب وطبيعة الجماعات المتطرفة في بيئة متوترة كالشرق الأوسط وليس في بيئة مستقرة كالولايات المتحدة.

المراجع:

1) William Newmann, "Hegemonic Disruption The Asymmetric Challenge to US Leadership", **Strategic Studies Quarterly**, Vol 5 no. 3,Fall 2011, pp67:68

٢) محمد كمال، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية الأمريكية"، منتدى الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية: مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة، العدد ٥، نوفمبر ٢٠٠٤، ص٢٣

٣) المرجع السابق

٤) محمد كمال، "الديمقراطية على الأجندة الأمريكية"، **مجلة الديمقراطية**، العدد ١٣، يناير ٢٠٠٤، ص ص ٢٧: ٣٢.

5) Joseph nye, Transformational Leadership and US Grand Strategy,' **Foreign Affairs**, Vol. 85,No. 4, 2006, p.139

6) Ibid

7) Ibid

8) Paul Wolfowitz," DoD News Briefing - Deputy Secretary Wolfowitz", 13Sep 2001, http://www.dartmouth.edu/~govdocs/docs/iraq/dod.htm, Access Date25-8-2017

9) Kenneth Katzman, "Iraq: U.S. Efforts to Change the Regime, Congressional Research Service", **The Library of Congress** ,8 Jan 2003, p9:10

10) Ibid

١١) عمر الحسان، الديمقراطية الجديدة، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢١٥م، ط١، ص٤٤.

12) Bush: 'Leave Iraq within 48 hours', http://edition.cnn.com/2003/WORLD/meast/03/17/sprj.irq.bush.transcript/

13) President Discusses Beginning of Operation Iraqi Freedom, 22 mar 2003 ,avelible at (https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/03/20030322.html),

١٤) موسوعة مقاتل من الصحراء: العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec16.doc_cvt.htm (تاريخ الدخول الخميس الموافق ٢٥ يونيو ٢٠٢٠م).

١٥) المستشار الاقتصادي للرئيس جورج بوش

16) Bob Davis, "Bush Economic Aide Says the Cost Of Iraq War May Top $100 Billion", **the Wall Street Journal** ,16 sepm2002, at {http://www.wsj.com/articles/SB10321281342180663 55}

17) George w .bush, "President Bush Addresses the Nation", 19 mar 2003 https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/03/20030319-17.html,

18) Raymond Copson, Iraq War: Background and Issues Overview, **Report for Congress**, 22 April ,2003, pp3:4

19) William I. Robinson, "What to Expect from US "Democracy Promotion" in Iraq, New Political Science",

University of California , Vol 26, No 3, Sep 2004,pp442:447
20) Ibid
21) Ibid, p446
22) Ibid, p445.
٢٣) محسن عوض، الاصلاح السياسي في العراق، تحرير: د. مصطفى كامل، الاصلاح السياسى فى الوطن العربى، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٣٦١.
٢٤) المرجع السابق
25) Larry Diamond, **Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy in Iraq**, (New York: Henry Holt and Company, 2005) ,pp 71:72
26) Ibid, pp 273:274
٢٧) للمزيد من التفاصيل حول هذا المعنى انظر: مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٤م، ص٢٢٠.
28) Paul Bremer, "coalition provisional authority order oumber 1", p1 https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB418/docs/9a%20-%20Coalition%20Provisional%20Authority%20Order%20No%201%20-%205-16-03.pdf

29) Ibid
30) ibid,p2
31) Paul Bremer, "coalition provisional authority order number 2",p1 https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB418/docs/9b%20-%20Coalition%20Provisional%20Authority%20Order%20No%202%20-%208-23-03.pdf
32) Larry Jay Diamond, Op, Cit ,p 234
33) Paul Bremer, "coalition provisional authority order number 2" ,Op, Cit, pp 4:5
34) Ibid
35) Gareth Stansfield , The transition to democracy in Iraq: historical legacies, resurgent identities and reactionary tendencies, In: Alex Danchev & john Macmillan (eds), **The Iraq war and democratic politics**, (New York: *Routledge*, 2005), p115
36) Noah Feldman , **What We Owe Iraq: War And The Ethics of Nation Building. Princeton**, (U.S.A: Princeton University Press,2004), p81
37) Larry Diamond, Op, cit, p 306
38) Ibid
39) Noah Feldman , **What We Owe Iraq: War And The Ethics of Nation Building. Princeton**, (U.S.A: Princeton University Press,2004), p127
40) Iftikhar Malik, Afghanistan and Iraq: faied state or democracy on hold?, In: Alex Danchev & john

Macmillan (eds), **The Iraq war and democratic politics**, (UK : Routledge, 2005) ,p12

41) Paul Bremer, **My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope,** (U.S.A: Simon & Schuster, 2006), pp 392–395

٤٢) قرار مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧ المعقودة في ٨ يونيه ٢٠٠٤، مجلس الامن، الامم المتحده، ص١

https://undocs.org/ar/S/RES/1546(2004)

٤٣) نصير محمد ومجموعة باحثين، الاحتلال الامريكى للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٥

٤٤) محسن عوض، مرجع السابق، ص٣٧٥

٤٥) بول بريمير، الأمر رقم ٤٣ الصادر عن سلطة الإئتلاف المؤقتة، أوراق نقد الدينار العراقي الجديد، ١٤ اكتوبر ٢٠٠٣، ص١

46) L. Paul Bremerm, with Malcolm McConnell,Op, Cit, pp 69, 115

47) James Dobbins, John McGinn, Keith Crane, Seth Jones, Rollie Lal, Andrew Rathmell, Rachel Swanger, and Anga Timilsina, America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq, (U.S.A: RAND, 2003) ,pp 168: 169

48) Ibid,p169

49) Ibid 169:170

50) Henry Kissinger, Intervention with a vision, In: Gary Rosen (ed), **The right**

war? The conservative debate on Iraq, (UK: Cambridge university,2005) ,pp 49: 53.